صحيفة عبرية تكشف صفقات الأسلحة الإسرائيلية "القذرة" مع سلطات ميانمار

الخميس 30 أغسطس 2018 05:08 م

تواصل صحيفة "هآرتس" العبرية الكشف عن صفقات الأسلحة الصهيونية القذرة مع حكومة ميانمار، رغم اتهامات الأمم المتحدة لها بممارسة "إبادة جماعية" ضد أقلية الروهنغيا المسلمة.

جاء ذلك في مقال تحليلي بعنوان "صفقات الأسلحة الإسرائيلية القذرة مع ميانمار" نشرته، أمس الأربعاء، صحيفة "هآرتس" العبرية بهدف الكشف عن مشاركة السلاح الإسرائيلي في عمليات التطهير العرقي والديني في ولاية "أراكان" غربي ميانمار.

وأشار المقال إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار الأخير، الذي وثق "عمليات اغتصاب جماعية وحوادث قتل"، استهدفت حتى الرضع والأطفال الصغار، إلى جانب أسلوب الضرب الوحشي والاختفاء على أيدي قوات ميانمار.

وذكر محققو الأمم المتحدة في تقريرهم أن مثل هذه الانتهاكات ربما تشكل "جرائم ضد الإنسانية".

وأوضحت الصحيفة أن "التقارير الأممية التي صدرت مؤخراً عن الأحداث الدامية في ميانمار لم تمنع الحكومة الإسرائيلية من التعاون وبيع السلاح للمشتبه في ارتكابهم جرائم حرب".

وفي سبتمبر 2015، زار قائد جيش ميانمار مين أونغ هلاينج فلسطين المحتلة والتقى كبار المسؤولين الصهاينة ، ليعلن قبل مغادرته عن شراء أسلحة إسرائيلية في صفقة تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، بحسب المصدر نفسه.

ولم تكشف حكومة الاحتلال الإسرائيلية رسميًا عن الأسلحة التي باعتها للنظام العسكري في ميانمار، ولكن صورًا نشرها النظام، وتصريحات رسمية، فضحت الأمر، الذي لم تنفه الحكومة الإسرائيلية لاحقًا.

وبدأت القصة عندما تتبع ناشط حقوق الإنسان والمحامي الإسرائيلي، "إيتاي ماك"، تطورات العلاقة العسكرية الصهيونية مع نظام ميانمار، منذ عام 2015، وربطها بالجرائم التي نفذها نظام ميانمار ضد مسلمي الروهنغيا، ما قاده مطلع العام الجاري 2017 إلى تقديم التماس إلى المحكمة العليا للكيان الصهيوني، مطالبًا بوقف بيع السلاح إلى النظام هناك.

وبهذا الخصوص، قال ماك في حديث للأناضول "اعتمدت على المعلومات المنشورة، وتحديدًا ما نشره قائد الجيش في ميانمار على حسابه في موقع فيس بوك، وما نُشر عن زيارة مسؤول بوحدة التعاون الخارجي في وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى ميانمار، وما نشر عن بيع السفينة الحربية وعن التدريب العسكري، وأيضًا ما نشر في ميانمار عن إبرام اتفاق لشراء الأسلحة والتدريب مع الحكومة الإسرائيلية للمصادقة عليه في البرلمان هناك".

وأضاف: "لذا، اعتمدت على معلومات منشورة، ولكن المهم هو رد الحكومة الإسرائيلية على الالتماس، فهي لم تنفِ أنها تقوم بتصدير السلاح إلى ميانمار، وتقوم بعمليات التدريب، كما لم توافق الحكومة الإسرائيلية على نشر تفاصيل ما تقوم به".

وتابع ماك قائلًا، "لو لم يكن هناك تصدير أسلحة إلى ميانمار، لما واصلت المحكمة النظر في هذه القضية، لأن المحكمة لا تبحث في أمور افتراضية، ولو لم يكن هناك بيع للأسلحة لما انعقدت المحكمة للنظر في الالتماس".

وبعيد تقديم ماك التماسه إلى المحكمة، ورد وزارة الدفاع الصهيونية المبدئي عليه في مارس الماضي بأن على المحكمة ألا تتدخل في

العلاقات الخارجية لإسرائيل، فإن إحدى أعضاء الكنيست الصهيوني وجهت استجوابًا لوزير الدفاع أفيغدور ليبرمان عن بيع السلاح إلى ميانمار

وأكد تقرير سابق للصحيفة ذاتها أن سلاح البحرية في ميانمار قد اشترى سفينة حربية صهيونية، وصواريخ جو جو ومدافع، كما طورت شركة صهيونية الطائرات القتالية لتلك الدولة، وقامت شركة تار آيديال كونسبت أحد مزودي وزارة الدفاع الصهيونية، بتدريب جيش ميانمار